42٪ تراجعاً في السيولة المتدفقة بمحصلة أسبوعية 92 مليون دينار

251 مليون دينار خسائر سوقية للبورصة

■ انخفاض مؤشر السوق الأول 1٪ والرئيسي 0,4٪ والعام 0,8٪ ■ أسهم السوق الأول تقود التراجع أغلب جلسات التداول

شريف حمدي

جنحت مؤشرات بورصة الكويت للتراجع الجماعي في نهاية تعاملات الأسبوع، وذلك على وقع عمليات جني أرباح من الأسهم التي حققت ارتفاعات سعرية الأسبوع الماضي الذي حققت فيه البورصة الكويتية مكاسب، خاصة على مستوى السوق الأول مع التأكيد على ترقية مؤشر MSCI في نوفمبر المقبل، وهو ما سيترتب عليه جذب تدفقات نقدية تقدر بـ 2,8 مليار دولار.

وقادت الأسهم القيادية السوق في الاتجاه الهابط في جلسات الاثنين والثلاثاء والأربعاء بجنوحها للتراجع بعد زيادة المعروض منها للبيع، وكانت جلسة الأربعاء الأكثر تراجعا على مدار الأسبوع بخسائر سوقية 165 مليون دينار، إلا ان السوق حسن من أدائه في جلسة ختام الأسبوع بعودة الإقبال على هذه النوعية من الأسهم بعد أن تراجعت أسعارها لمستويات مشجعة للشراء، وبالتالي حققت البورصة مكاسب عوضت بها جزءا من الخسائر في الجلسات السابقة لجلسة تعاملات أمس.

ومن المتوقع ان تعود البورصة للنشاط الإيجابي خلال الجلسات المقبلة استكمالا لما انتهت عليه جلسة أمس الخميس، خاصة ان الأسعار مازالت مشجعة على الشراء بعد تراجعها خلال الأسبوع.

وبتراجع المؤشرات بشكل جماعي خاصة مؤشر السوق الأول، حققت القيمة السوقية خسائر تقدر بـ251 مليون دينار ليصل إجمالي القيمة بنهاية تعاملات الأسبوع إلى 29,195 مليار دينار انخفاضا من 29,446 مليار دينار الأسبوع الماضي بنسبة انخفاض 0,8٪، وبذلك بلغت نسبة الخسائر السوقية منذ بداية العام 17,7٪.

وشهدت السيولة المتدفقة للسوق تراجعا كبيرا بنسبة 42٪، إذ بلغت المحصلة الأسبوعية 92 مليون دينار بمتوسط يومي 18,4 مليون دينار تراجعا من 160 مليون دينار بمتوسط يومي 32 مليون دينار الأسبوع الماضي.

وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع على تراجع جماعي، وذلك على النحو التالي:

● انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 1٪ محققا 57 نقطة خسائر ليصل المؤشر إلى 5599 نقطة تراجعا من 5656 نقطة الأسبوع الماضي.

● تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,4٪ بخسائر بلغت 17 نقطة ليصل المؤشر الذي يضم غالبية شركات البورصة إلى 4184 نقطة انخفاضا من 4201 نقطة.

● انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0,8٪ بخسائر 44 نقطة ليصل المؤشر إلى 5123 نقطة من 5167 نقطة الأسبوع الماضي.

أخبار السوق

«المزايا»: شركات تابعة تقدم حزماً تحفيزية للمستأجرين لمواجهة «كورونا»

أعلنت شركة المزايا القابضة، عن الأثر المالي الناتج من اعتماد بعض شركاتها التابعة حزمة من الإجراءات التحفيزية لمساندة المستثمرين والمستأجرين في ظل أزمة فيروس كورونا، حيث أوضحت أنه من المتوقع أن يترتب على هذه الإجراءات انخفاض الإيرادات التأجيرية بما يتراوح بين 700 ألف ومليون دينار.

وقالت «المزايا» في بيان على موقع البورصة أمس، إن قيمة الأثر المالي تتوقف على ما تنتهي معه المفاوضات والاتفاقيات مع مستثمري ومستأجري الوحدات العقارية، موضحة أن الأثر المالي الناتج سيتم إدراجه بالبيانات المالية خلال العام الحالي تباعا.

وأوضحت الشركة في بيانها، قيام عدة شركات تابعة لها باتخاذ حزمة من الإجراءات التحفيزية التي من شأنها إنعاش النشاط بتلك الشركات، حيث قامت بتأجيل وخصم جزء من الإيجار لمستثمري ومستأجري الوحدات العقارية خلال أزمة فيروس كورونا المتفشية حاليا.

وأشارت «المزايا» إلى أن هدف شركاتها التابعة من تلك الإجراءات التحفيزية، هو مساندة مستثمري ومستأجري الوحدات العقارية خلال الأزمة الراهنة والتي أثرت على الشركات التابعة والمستثمرين والمستأجرين على حد سواء.

تابعة لـ «كامكو إنفست» تنفذ صفقات بالمملكة المتحدة بـ 26 مليون دينار

أعلنت شركة «كامكو إنفست»، عن قيامها من خلال بعض شركاتها التابعة ذات الغرض الخاص المؤسسة خارج الكويت، بتنفيذ صفقات إجمالية في المملكة المتحدة بقيمة 68,2 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 26 مليون دينار تقريبا.

وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن الشركات التابعة قامت بالاستحواذ على عقارين مكتبيين في منطقتي بريستول وهاملتون بالمملكة المتحدة بقيمة 42,7 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 16,3 مليون دينار تقريبا.

كما قامت تلك الشركات بتوقيع عقد اتفاق مبدئي لشراء عقار مكتبي في منطقة ساري بالمملكة المتحدة أيضا بقيمة 25,5 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 9,7 ملايين دينار تقريبا. وأوضحت «كامكو إنفست» أن الأثر المالي للصفقات المشار إليها على المركز المالي المجمع للشركة هو زيادة في أصولها بقيمة 42,7 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 16,3 مليون دينار تقريبا، وزيادة التزاماتها بذات المبلغ.

وأفادت بأنه لم يترتب على الصفقات أي أثر جوهري على قائمة الدخل لشركة «كامكو»، متوقعة أن تسفر صفقة الاستحواذ المشار إليها أعلاه عن تحقيق صافي عائد سنوي بنسبة تقدر بنحو 8,5٪.

ندرة العمالة الماهرة والتأخر التكنولوجي وقوانين التوطين أبرز التحديات

شبح الإفلاس يطارد شركات البناء الخليجية

محمود عيسى

تناولت ندوة نظمها بنك المشرق بالتعاون مع مجلة ميد الآفاق المستقبلية لقطاع الانشاءات الخليجية، حيث اجمع المشاركون على ان عملية التحول جارية بالفعل في صناعة البناء الإقليمية مع تسريع الحاجة إلى هذا التغيير نتيجة تداعيات فيروس كورونا.

وتواجه شركات المشاريع والانشاءات بالفعل تحديات التدفق النقدي الحادة بعد 5 سنوات من الركود في سوق مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي فيما يدفع التأثير المالي للڤيروس هذه الشركات إلى حافة الإفلاس.

وفي الوقت الذي يواجه فيه أصحاب المشاريع تخفيضات في الميزانية وانهيارا في الطلب، تتأثر شركات الاستشارات والهندسة المعمارية وإدارة المشاريع بالإضافة إلى المقاولين وموردهم بالتأخير في الدفع وقلة المشاريع الجديدة. كما أدى تعطل نشاطات سلاسل التوريد وإجراءات السلامة الإضافية إلى رفع تكاليف البناء.

وقال المشاركون في الندوة ان هوامش الربح المتآكلة تحولت إلى خسائر غير مستدامة، ما يوجب على شركات البناء ايجاد الوسائل لخفض التكاليف وتقليص الاستهلاك اذا أرادت الصمود في مواجهة الأزمة.

وأشاروا الى انه مع النظرة المستقبلية غير المؤكدة لسوق البناء الخليجي، فقد استعرضت النسخة الرابعة من سلسلة ندوات بنك المشرق للانشاءات عبر الإنترنت التي عقدت مؤخرا، ما يمكن للشركات القيام به لإعادة تشكيل أعمالها لمواجهة التحديات المقبلة.

وقد شارك في الندوة الرئيس التنفيذي لشركة أليك كيز تايلور، ونائب رئيس شركة ماكينزي آند كومباني للمشاريع الكبرى غسان زيادات، حيث تم البحث عن الفرص التي توفرها اعادة هندسة صناعة البناء الخليجية لتحديد الفرص المتاحة لشركات البناء وتحسين الأداء المالي، وزيادة الإنتاجية مع الحفاظ على معايير السلامة والجودة.

السوق المتغيرة

ويقول تقرير «الوضع الطبيعي التالي للانشاءات» الصادر عن معهد ماكينزي العالمي MGI ان قطاع البناء بحجمه البالغ 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يعتبر أكبر صناعة في العالم، ولكنها كانت حتى قبل اندلاع ازمة كورونا تعاني من الصعوبات وضغوط الميزانيات التي استدعت قدرة اكبر على تحمل التكاليف وانخفاض التكلفة الإجمالية للملكية، والتعاطي مع العملاء الذين تتزايد مطالبهم يوما بعد يوم.

في غضون ذلك، تواجه صناعة البناء في المنطقة ندرة في العمالة الماهرة وانخفاض مستوى التطبيقات التكنولوجية، والقوانين الصارمة المتعلقة بالتوطين والاستدامة. ورغم تزايد المطالب بتبسيط العمليات وتوحيدها من أجل خفض التكاليف يطلب اصحاب المشاريع من المصممين والمقاولين تقديم هياكل أكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

ويضيف تقرير MGI إن التغيرات التي يشهدها قطاع المقاولات، ورقمنة العمليات واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، ودخول جيل جديد من المقاولين الذين يقدمون حلولا كاملة للعملاء، تتسبب في عدد كبير من حالات التحول قد تعيد تشكيل ديناميكيات صناعة الانشاءات في المستقبلية.

من جهته، يرى غسان زيادات ان الانتقال إلى نهج قائم على المنتج فيما يتعلق بالمشاريع يمثل تحولا طويل الأجل في الصناعة يوفر كفاءات خط الإنتاج لقطاع البناء، حيث انه في النظام البيئي الحالي للبناء يتم تصميم كل مشروع حسب الطلب، ويتم التعامل مع كل مشروع على حدة ونكرر نفس الأخطاء ولا نحاول الاستفادة من وفورات الحجم في التعامل مع المشاريع كمحفظة.

وهذا النهج تواجهه تحديات منها محدودية الطلب، وعدم وجود المقاييس الموحدة وفجوة المهارات نتيجة لنقص العمالة المؤهلة أو القيود المفروضة على حركة العمال، لكن الطلب على الإسكان منخفض التكلفة والحد الأدنى من متطلبات العمالة قد يوفران بيئة مثالية لتطبيق نهج قائم على المنتج في المنطقة، حيث إن صناعة البناء في دول المجلس تتحول بالفعل نحو نظام بيئي موحد ومتكامل يستمد الدفع من شركات مقاولات عالمية.

ويبين تقرير MGI ان أكثر من 75٪ من التنفيذيين في صناعة البناء يرون هذه التحولات مرجحة مقابل أكثر من 60٪ يقولون إنها ستحدث في غضون السنوات الخمس المقبلة. ويبدو أن التداعيات الاقتصادية من جائحة كورونا ستسرع وتيرتها.

ويضيف إن وفورات التكلفة ومكاسب الإنتاجية الناتجة عن التغيرات التحويلية في صناعة البناء ستحقق ارباحا اضافية تناهز265 مليار دولار على مستوى العالم للشركات التي تتفوق على المنافسين في مضمار الكفاءة.

إعادة تشغيل النظام

اما كيز تايلور فيقول ان صناعة الإنشاءات تتيح فرصة هائلة لإصلاح العطل الذي تعانيه الصناعة، لكن التحدي الكبير هو كيفية قيامنا بذلك، مشيرا الى ان التحولات الواردة في تقرير MGI مهمة ويمكن تنفيذها عبر المناطق الجغرافية بما فيها منطقتنا، ولكن يجب أن تسلم صناعة البناء أولا بأن لديها مشكلة وان ثمة حاجة إلى نهج يبدأ من الأعلى إلى الأسفل، اي من المالكين او المطورين للمشروع في الأعلى، وصولا إلى المصممين والمقاولين والموردين والمشغلين، من أجل احتساب وازالة كامل المبالغ والأصول المهدورة او الواجب التخلص منها طوال عمر المشروع.

بنهاية يونيو 2020.. وفي ظل تداعيات جائحة «كورونا» واستمرار تعليق حركة الطيران

«إياتا»: قطاع الطيران الكويتي خسر 7 ملايين مسافر

■ 1,4 مليار دولار إيرادات ستفقدها شركات الطيران العاملة بالسوق الكويتي تأثراً بالأزمة

■ خسائر قطاع الطيران بالشرق الأوسط متواصلة وآخذة بالتراكم.. ولن يستطيع أحد تحملها

مصطفى صالح

توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا)، أن ينخفض أعداد المسافرين في الكويت بنهاية يونيو 2020، بنحو 57٪ وبعدد 7,17 ملايين مسافر، مشيرا إلى أن شركات الطيران العاملة بالسوق الكويتي من المتوقع أن تفقد إيرادات بنحو 1,4 مليار دولار، فيما سيكون قطاع الطيران الكويتي مهدد بخسارة نحو 33,1 ألف وظيفة، وذلك تأثرا بإجراءات الغلق التي صاحب انتشار جائحة ڤيروس كورونا المستجد، وما تبعها من غلق للمطار وتوقف حركة السفر لعدة أشهر.

وفي أحدث توقعاته الصادرة أمس، قال الاتحاد إن شركات الطيران في الشرق الأوسط ستفقد نحو 56٪ من إيراداتها و55٪ من الركاب هذا العام مقارنة بعام 2019، حيث حذر من أن الخسائر تستمر بالتراكم، وتستمر شركات الطيران في النزيف، وهو وضع غير طبيعي ولا يمكن تحمله.

وأشار الاتحاد الى أنه من المتوقع أن تخسر شركات النقل في الشرق الأوسط 37 دولارا لكل راكب تحمله في 2020، حيث حث الحكومات في المنطقة على تقديم مساعدة مالية عاجلة لشركات الطيران، في وقت أعلنت فيه دول العالم عن ضخ 123 مليار دولار لمساعدة القطاع، بينما تعهدت بعض دول الشرق الأوسط وأفريقيا بـ 800 مليون دولار فقط.

دول الخليج

وعلى صعيد توقعات «إياتا» لقطاع الطيران الخليجي في ظل هذه الجائحة، فقد جاءت توقعات الاتحاد لقطاع الطيران في دول الخليج، كما يلي:

● **في السعودية**: من المتوقع أن تنخفض أعداد المسافرين بنهاية يونيو 2020، بنحو 53٪ وبعدد 36,4 مليون مسافر، ومن المتوقع أن تفقد شركات الطيران العاملة بالسوق السعودي إيرادات بنحو 7,4 مليارات دولار، فيما سيكون قطاع الطيران السعودي مهدد بخسارة نحو 299,2 ألف وظيفة.

● **في الإمارات**: من المتوقع أن تنخفض أعداد المسافرين بنهاية يونيو 2020، بنحو 55٪ وبعدد 32,33 مليون مسافر، ومن المتوقع أن تفقد شركات الطيران العاملة بالسوق الإماراتي إيرادات بنحو 7,1 مليارات دولار، فيما سيكون قطاع الطيران الإمارات مهددا بخسارة نحو 392,9 ألف وظيفة.

● **في قطر**: من المتوقع أن تنخفض أعداد المسافرين بنهاية يونيو 2020، بنحو 50٪ وبعدد 4,9 ملايين مسافر، ومن المتوقع أن تفقد شركات الطيران العاملة بالسوق القطري إيرادات بنحو 1,7 مليار دولار، فيما سيكون قطاع الطيران القطري مهددا بخسارة نحو 72,7 ألف وظيفة.

● **في البحرين**: من المتوقع أن تنخفض أعداد المسافرين بنهاية يونيو 2020، بنحو 59٪ وبعدد 2,87 مليون مسافر، ومن المتوقع أن تفقد شركات الطيران العاملة بالسوق البحريني إيرادات بنحو 500 مليون دولار، فيما سيكون قطاع الطيران البحريني مهدد بخسارة نحو 13,1 ألف وظيفة.

● **في عمان**: من المتوقع أن تنخفض أعداد المسافرين بنهاية يونيو 2020، بنحو 50٪ وبعدد 4,4 ملايين مسافر، ومن المتوقع أن تفقد شركات الطيران العاملة بالسوق العماني إيرادات بنحو 700 مليون دولار، فيما سيكون قطاع الطيران العماني مهددا بخسارة نحو 53,4 ألف وظيفة.

الحجر الصحي

وكان الاتحاد قد حذر أمس، من أن إجراءات الحجر الصحي الصارمة المرتبطة بڤيروس كورونا المستجد في دول افريقية والشرق الأوسط، ستعرقل استئناف السفر ما يؤدي لمزيد من الخسائر وإفلاس شركات الطيران.

وقال محمد البكري نائب رئيس اتحاد النقل الجوي الدولي (ايآتا) لأفريقيا والشرق الأوسط، في مؤتمر صحافي افتراضي، إن إجراءات الحجر الصحي التي تفرضها الحكومة في 36 دولة عبر إفريقيا والشرق الأوسط تمثل 40٪ من جميع إجراءات الحجر الصحي على مستوى العالم.

توقعات منظمة إياتا لقطاع الطيران الخليجي بنهاية يونيو 2020

الدولة	توقعات تراجع أعداد المسافرين	نسبة التراجع بأعداد المسافرين	توقعات تراجع إيرادات شركات الطيران	تقديرات الوظائف المهددة بالإلغاء
الكويت	7,17 ملايين مسافر	٪57	1,4 مليار دولار	33,1 ألف وظيفة
السعودية	36,4 مليون مسافر	٪53	7,4 مليارات دولار	299,2 ألف وظيفة
الإمارات	32,33 مليون مسافر	٪55	7,1 مليارات دولار	392,9 ألف وظيفة
قطر	4,9 ملايين مسافر	٪50	1,7 مليار دولار	72,7 ألف وظيفة
البحرين	2,87 مليون مسافر	٪59	500 مليون دولار	13,1 ألف وظيفة
عُمان	4,4 ملايين مسافر	٪50	700 مليون دولار	53,4 ألف وظيفة